صدد الاعتراض على المنكرين باستناد القديم الى
المختار والتمثيل بالحركتين المذكورتين بجواز التقدم
الزماني وقال الفاضل الشريف في شرح المواقف
ويؤيد كلام الهادي ما نقله بعضهم من ان الحكماء
متفقون على انه تعالى فاعل مختار بمعنى ان شاء
فعل وان شاء ترك وصدق الشرطية لا يقتضي
وقوع مقدمها ولا عدم وقوع مقدم شرطية
الفعل واقع دائما ومقدم شرطية الترك غير
واقع دائما وبدفعهما قد قيل من انا نعلم
بالضرورة ان القصد الى ايجاد الموجود محال
فلا بد ان يكون القصد مقارنا لعدم الاثر
فيكون اثر المختار حادثا قطعا وقد يقال
تقدم القصد على الايجاد كتقدم الايجاد على الموجود
فانه بحسب الذات فيجوز مقارنتها للوجود
زمانا لان المحال هو القصد الى ايجاد الموجود

بوجود قبل وبالجملة فالقصد اذا كان كافيا في
وجود المقصود كان معه واذا لم يكن كافيا
فيه فقد يتقدم عليه زمانا كقصدنا الى افعالنا
الى متى كلام ولا يذهب عليك ان الدفع
الذي ذكره هو بعينه ما سلفه في بيان المقدمة
الممنوعة حيث قال لان فعل المختار مسبوق بالقصد
لا الايجاد ولنا ان القصد الى الايجاد حقا ان لعدم
ما قصد الى ايجاده ضرورة فان القصد الى
ايجاد الموجود ممتنع بداهة والظاهر
ان منعها متضمن لمنع بعض مقدمات ذلك البيان
فلا وجه لذكر الدفع المذكور بعد المنع المسبوق
لذلك البيان ثم ان ما ذكره بقوله
وقد يقال الخ تفصيل للسند الماز ذكره عقيب
المنع المذكور واعادة له بعبارة واضحة
فهذا الدفع ورد تفصيل للمقدمة الممنوعة ومنعها

Copyright © King Saud University